تكافؤ الفرص التعليمية وانعكاسات مؤشراتها على التعليم الجامعي المصري

Opportunities of Equal Education and its Indicators' Reflections on Egyptian University Education

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في التربية
تخصص: أصول التربية

مقدم من الباحثة:

دينا رشاد محمد حسن

الباحثة بقسم أصول التربية

المستخلص:

يعد التعليم الجامعي أكثر المنارات الثقافية تطوراً وحضوراً وتأثيرًا في الحياة المجتمعية حيث كانت الجامعات المصرية في بدايات تشكلها قادرة على استيعاب جميع خريجي الثانوية العامة في الستينات والسبعينات القرن الماضي ولكن طفرات التطور الاجتماعي والاقتصادي المتسارع أدى إلي زيادة عدد المقبولين بالجامعات المصرية، ولم تعد قادرة علي استيعاب هذا الكم في رحابها، وإزاء هذا الضغط الاجتماعي على التعليم الجامعي، بدأت الجامعات المصرية بوضع معايير وصيغ جديدة من البرامج التعليمية المميزة وكذلك شروط ومعايير للطلاب المقبولين، وإزاء هذه المعايير بدأت التوجهات المختلفة تتسلل داخل المؤسسات التعليمية مما أدى الى ظهور صيغ جديدة من اللامساواة الاجتماعية إزاء التعليم الجامعي، وبالتالي ظهر تفاوت اجتماعي في أعداد المقبولين مما اخل بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وهدف البحث الحالي إلى توضيح مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وعلاقته بالمواثيق الدولية وانعكاسات مؤشراتها على التعليم الجامعي في مصر. لذلك أعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوعات البحث، وتوصل البحث إلى بعض النتائج أهمها: أن هناك العديد من المظاهر التي تدل على توجهات التعليم الجامعي المصري نحو الخصخصة، وأن هذه الخصخصة هي انتهاء تدريجي لسيطرة الدولة على التعليم كما أنها تؤدى إلى ظهور ازدواجية في التعليم بشكل واضح، وتوسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية واحداث نوع من التمايز داخل التعليم الحكومي بوجود تعليم بمصروفات وتعليم مجاني الذي يهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولذلك قدم البحث الحالي بعض الآليات المقترحة التي تهدف إلى دعم المفهوم داخل مؤسسات التعليم الجامعي .

الكلمات المفتاحية: تكافؤ الفرص التعليمية، التعليم الجامعي في مصر.

Abstract

University education is the cultural beacon that is the most developed, present and influential in community life, since in the beginning of their establishment, the Egyptian universities were able to accommodate all high school graduates in the sixties and seventies of the last century, but the mutations of the rapid social and economic development led to an increase in the number of students admitted to Egyptian universities, and they became no longer able to accommodate this number of students and due to this social pressure on university education, the Egyptian universities began to set new standards and forms of distinguished educational programs, in addition to conditions and criteria for admitted students, and based on these standards, various trends began to enter the educational institutions, which led to the emergence of new forms of social inequality with respect to university education and accordingly, there was a social disparity in the numbers of such admitted students, which violated the concept of equal education opportunities. Therefore, the research methodology relied on the descriptive approach, which depends on the analysis of studies and literature related to the subjects of the research and the research has reached some conclusions; the most important of which are that there are a lot of aspects that indicate the trends of Egyptian university education towards privatization and that this privatization is a gradual end of the state's control over education and it leads to the emergence of clear duplication in education, widening of the gap between the classes of individuals and establishing a kind of differentiation in government education through the existence of education against expenses and free education, which threatens the principle of equal education opportunities.

Therefore, this research suggests presenting some of the proposed mechanisms that aim at supporting the concept within university education institutions.

Keywords: equal education opportunities, university education in Egypt.

مقدمة:

تعد مسألة الديمقراطية في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من أكثر القضايا الاجتماعية التربوية إثارة للجدل منذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر وما زالت تطرح نفسها بزخم وقوة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ولقد تحولت هذه المسألة مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى هاجس فكري يؤرق المفكرين ويدفعهم إلى المزيد من البحث المستمر في طبيعة هذه الظاهرة والكشف عن أسرارها وتحت تأثير هذا الهاجس تكاثفت الدراسات والأبحاث السوسيولوجيا في محاولة للكشف عن الأسباب والديناميات التي تكمن في أصل اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص التعليمية داخل المؤسسات التربوية.

فالتعليم يرتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع، ويتأثر بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع، حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن التعليم حق لكل فرد، وأن الدولة عليها أن توفر التعليم مجانا في كل مراحله الجامعية وما قبل الجامعية ويكون التعليم العالي متاح للجميع تبعا لكفاءاتهم وقدراتهم العقلية، وتتزايد الحاجة إلى التعليم في عالم يعصف به التغير السريع في جميع مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. كما أن تقدم المجتمع ونموه يتوقف إلى حد كبير علي حسن استثماره لكل ما لديه من طاقات وامكانيات وثروات وعلي راسها الثروة البشرية وهناك دعوات لتحقيق العدالة التعليمية تبنتها المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية في محاولة منها لمواجهة مطالب الثورة العلمية والتكنولوجية والتنمية الشاملة، وتحقيق مبدأ الديمقراطية، وضمان الحقوق الأساسية للإنسان وكلها حقوق قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص.[1]

(1) Johanningmeier، E.V.:» Equality of Education Opportunity: Its Relation to Human capital, and its Measures» , Journal Articles، Report- Descriptive , v35- n2- , 2018 p365- 370

وقد بدا واضحاً أن الجامعة تترجم معطيات الحياة الاجتماعية في صورة تكوينات ثقافية تربوية متمايزة قادرة على تحديد المكانة الاجتماعية، والوظيفية لروادها، ومنتسبيها، وخريجيها، ووفقاً لهذا التصور فإن الجامعات والمؤسسات التربوية العليا تشكل مجالاً حيوياً للصراع الطبقي الاجتماعي بطبيعته الرمزية والثقافية وهي بذلك ووفقاً لهذا التصور تقوم بوظيفة اصطفائية قوامها فرز الطلاب إلى تكوينات طبقية اجتماعية في سلم الحياة الوظيفية والاجتماعية.(1)

وتتجلى هذه الصورة الاصطفائية للمؤسسات التربوية في نظرية عالمي الاجتماع الفرنسين بيير بورديو وجان كلود باسرون Pasron & Bourdieu في كتابهما المعروف معاودة الإنتاج حيث يريان أن المجتمع ينتج ويعيد إنتاج بنيته الطبقية عبر المؤسسات التربوية والأنظمة التعليمية القائمة، فالطبقة التي تسود وتهيمن توظف التعليم في خدمة مصالحها الطبقية وهي ومن أجل تحقيق هذه الغاية تلجأ إلى العنف الرمزي وهو عنف عميق الأثر شديد الفعالية في إعادة إنتاج المجتمع إلى نحو طبقي عبر المؤسسات التربوية فالمدرسة أداة في يد الطبقة البرجوازية لإعادة إنتاج ثقافتها الخاصة وتحويلها إلى المتعلم على أنها الثقافة المثلى.(2)

لذلك تسعي الأمم إلى تحقيق العدل بين أبنائها في كافة المجالات ومنها التعليم؛ من منطلق أن حق التعليم هو حق أقرته المواثيق الدولية والتي منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال وأقرته دساتير الدول المختلفة – – حيث يتبلور هذا الحق في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بين أبناء المجتمع دون النظر إلى نوع أو دين أو طبقة اجتماعية واقتصادية.

مشكلة البحث:

يظل تكافؤ الفرص التعليمية أهم مقوم للسياسة التعليمية في مصر، وبخاصة في ظل تحول الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق والخصخصة، وما يترتب عليه من

(1) على اسعد واطفه: الرسائل الصامتة في المدرسة قراءة أيديولوجية الوظيفة الطبقية للمنهاج الخفي، المجلة التربوية المجلد 24 العدد94، 2010، ص15

(2) على اسعد واطفه: بياربورديو وجان كلود باسرون'إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، مجلة اضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد (1)2009 م، ص175

تحولات هيكلية في الاقتصاد وتغير دور الدولة ولقد نصت سياسات التعليم في غالبية الدول النامية على ضرورة تحقيق هذا المبدأ.

لذا عقدت مصر اتفاقية لدعم إصلاح قطاع التعليم العالي المصري وتطويره في ظل سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي تبنته مصر بالاتفاق مع كل من البنك والصندوق الدوليين ووصفت الحكومة في خطاب إلى البنك الدولي الأهداف والسياسات والأعمال وخطة التمويل المطلوبة لفاعلية التعليم العالي وجودته، ووافق المجلس التنفيذي للبنك على تقديم قرض بمبلغ 50 مليون دولار لجمهورية مصر العربية لصالح مشروع تطوير التعليم العالي، وتم إعلان سريان القرض في 29 / 7/ 2002م بمعنى أن تتمكن الحكومة المصرية من البدء في تنفيذ المشروع والسحب منه حتى 2007 .[1]

كما تؤكد بعض نصوص دستور (2014م) [2]حق المواطن في الحصول على تعليم مجاني، وأنه حق إنساني لجميع المواطنين؛ حيث نصت المادة (19) على أن " التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ومجاني في مراحله المختلفة "وكذلك إستراتيجية التعليم العالي(2015 – 2030م)[3] تضمنت عدداً من المسارات بلغت اثنا عشر مساراً للتخطيط، جاء في المقدمة مسار الإتاحة (الذي يتناول كيفية إتاحة فرصه تعليمية للراغبين والمؤهلين والتوسع في الأنماط الجديدة للتعليم العالي بمصروفات دراسية).

وعلى ضوء ذلك تم صياغة عدداً من المشروعات التنفيذية في برامج التعليم الجامعي بجامعات الدولة ذات الأنماط الجديدة، استهدفت متابعة وتقييم الأداء للبرامج الدراسية الجديدة التي تعتمد على أحدث النظم التعليمية بغرض نشر ثقافة التعليم القائم على التميز والأخذ بالنظم الجديدة في التعليم والتقييم لإعداد خريج متميز

(1) (http://web.worldbank.org/wbsite/2004.

(2) دستور جمهورية مصر العربية، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات2014

(3) إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر2015 – 2030، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات 2015م

قادر على المنافسة في سوق العمل، وبالفعل تم استحداث البرامج الجديدة مع بداية العام الأكاديمي 2006/ 2007م بالموافقة على بدء الدراسة في 33 برنامجاً جديداً، في 13جامعة مصرية و 8 قطاعات تعليمية، لتزداد إلى أكثر من 200 برنامجاً جديداً في العام الأكاديمي 2019/ 2018م، في 19جامعة و15 قطاعاً تعليميا [1]،كما تم انشاء الجامعات الاهلية الخاصة التي بلغ عددها4جامعات والجامعات الاهلية الحكومية تحت الأنشاء التي بلغ عددها 10 جامعات [2].

والملاحظ أن الحكومة اجتهدت في سياق سعيها لتخفيض إنفاقها على التعليم للجامعات بافتتاح شُعَّب خاصة بمصروفات داخل الجامعات الحكومية وباستحداث نظم جديدة للتعليم تسمى التعليم الموازي أو الأقسام المميزة وهي وإن اختلفت المسميات لكن المضمون واحد، على اعتبار أن هذه البرامج تعمل على تنويع مصادر الدخل المتولد لدى الجامعات للمساعدة في توفير التعليم المجاني لباقي الطلاب، وتتطلب هذه البرامج دفع مصروفات مرتفعة مقارنةً بالتعليم العادي الذي يتلقاه الطلاب.

وتدريجياً تم الوصول إلى مسارين للتعليم داخل نفس الجامعة ؛ مسار بمصروفات عالية يخصص له حجرات وإمكانات، ومسار بدون مصروفات تتقلص الإمكانيات المتوافرة للملتحقين به يوماً بعد يوم وتتعمق الفجوة بين القادرين وغير القادرين، وهذا يتعارض بشكل صريح على ما نص عليه الدستور المصري الصادر عام (2014م)، حيث نصت المادة (21) من الدستور على" توفير الدولة للتعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وأن تعمل الدولة على تطويره، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها"، ومن ثم يهدد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، ومن هنا وضحت دراسة (أرناؤوط2020م)[3] ضرورة ضمان التعلم العادل في التعليم الجامعي، والكشف عن

(1) وحدة إدارة مشروعات التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2019

(2) جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي2022

(3) إبراهيم ارناؤوط: ضمان التعلم العادل بالتعليم الجامعي في بعض الدول الأجنبية ومدى الإفادة منها في مصر، المجلد: السادس والعشرين العدد:

مايو2020كلية التربية جامعة العريش

الجهود المبذولة في ضمان التعلم العادل في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر، وتوصلت إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتبنى آليات لضمان التعلم العادل في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرة رومانيا والنرويج والبرازيل.

بينما ذكرت دراسة (دعاء سعيد2019) [1]" بعض المضامين التربوية لنظرية العدالة الاجتماعية عند أمارتيا سن وإمكانية الإفادة منها في السياق السياسي والاجتماعي والتربوي المصري – ورصد التناقضات القائمة في السياسات التعليمية المصرية في مجال العدالة الاجتماعية وتوصلت إلى مجموعة من التطبيقات التربوية المقترحة لتطوير العدالة الاجتماعية في التعليم المصري

كما أشارت دراسة (E.V, Johanningmeier2018 [2]) إلى التأكيد علي أهمية رأس المال البشري وضرورة توفير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دون النظر إلي الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن سد الفجوة الناتجة من عدم تكافؤ الفرص التعليمية سوف يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري وبالتالي تحقيق منافسة ناجحة في مجال الاقتصاد العالمي. كما هدفت دراسة،(Brayboy 2017 [3]) إلي محاولة الكشف عن الطرق التي يمكن من خلالها تحسين الاحتياجات التعليمية لجميع الطالب وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق المساواة والعدالة في التعليم لا يمكن أن يتحقق في المناخ الحالي حيث يتم النظر للتلاميذ كأفراد وليس كمجموع، وأن هناك وسائل تستخدم من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، ولكن هذه الوسائل لا تصل إلي درجة من العدل والمساواة.

(1) دعاء سعيد: المضامين التربوية في نظرية العدالة عند امارتيا سن "دراسة تحليلية "رسالة ماجستير،جامعة حلوان،كلية التربية 2019

(2) Johanningmeier، E.V.:» Equality of Education Opportunity: Its Relation to Human capital, and its Measures» , Journal Articles، Report- Descriptive , v35- n2- , 2018

(3) Brayboy، Bryan Mckinley Jones : «Equality and Justice for All? Examining Race in education Scholarship» , Journal Articles،Reports- Descriptive , v31- n1- Mar2017.

كما اكدت دراسة كلا من (نسرين محمد الباسل وهناء ابراهيم سليمان2013م) [1]على ضرورة تقديم آليات لتفعيل دور القطاع الخاص للإسهام في تدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر واقترح ان يكون ذلك من خلال الوقوف على الواقع الحالي لتكافؤ الفرص التعليمية و التعرف على الفلسفة والأهداف التي يستند عليها التعليم الخاص و تحديد مبررات اللجوء للتعليم الخاص وضع توصيات ومقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي بمصر كما توصلت الباحثتان إلى أن التناقض بين دور القطاع الخاص المبنى على الربحية والقطاع الحكومي المبنى على المجانية أدى إلى وجود نظام مزدوج للتمويل قد لا يتمتع بالاستمرارية والقوة وقد لا يؤدى إلى تحقيق العدالة والانصاف، ومن هنا كان من الضروري إيجاد صيغ جديدة لإسهام القطاع الخاص في تعليم بعض أبناء المجتمع.

بينما أوضحت دراسة (واطفة2011م) [2]أهمية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية عبر تحقيق التوازن الأكاديمي في تمكين الطلاب من الوصول إلى الكليات الجامعية التي تتميز بالأهمية والحظوة. – حيث تسعى الدراسة إلى تقصي مسألة تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم في جامعة الكويت ووضعها في دائرة الاهتمام العلمي والاجتماعي ودراسة تأثير الوسط الاجتماعي الثقافي للطلاب في توزيعهم في مختلف كليات الجامعة.

وعليه يتضح أن النظام التعليم الجامعي في مصر يوجد به نوعاً من الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كما يتبن أهمية تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي، ومع الاعتراف بأن الدولة لم تستطع أن تفي بكل هذه المتطلبات نظراً لحاجتها إلى المزيد

(1) نسرين محمد الباسل، هناء ا براهيم سليمان: القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر المجلة التربوية العدد الرابع والثلاثون يوليو2013م، كلية التربية جامعة دمياط

(2) علي اسعد واطفة:تكافؤ الفرص الأكاديمية في يجامعه الكويت تأثير متغيرات الوسط الاجتماعي،سلسلة الإصدارات الخاصةالعدد29، الكويت2011

من الاعتمادات التي تفوق قدراتها المالية لذا لجأت إلى الصيغ الجديدة من المسارات التعليمية الذي يتحمل جانب من هذه الاعتمادات.

وعلية تتلخص مشكلة البحث في: خصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة اقتصادية مما يشير ذلك بهيمنة التوجه الرأسمالي لواقع التعليم الجامعي المصري، لم تستطع الدولة أن تفي بكل هذه المتطلبات نظراً لحاجتها إلى المزيد من الاعتمادات التي تفوق قدراتها المالية لذا لجأت إلى الصيغ الجديدة من المسارات التعليمية الذي يتحمل جانب من هذه الاعتمادات ومن ثم يحدث خلل لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ولفحص مدى انغماس قطاع التعليم الجامعي المصري في هذه التغيرات الجديدة، وما هي طبيعة هذه الممارسات وانعكاساتها على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كان لابد من دراسة ذلك في ضوء علاقته بواقع المجتمع المصري .

أسئلة البحث:

1 – ما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في المواثيق الدولية؟

2 – ما فلسفة واتجاهات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟

3 – ما انعكاسات مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية على التعليم الجامعي المصري؟

4 – ما المقترحات لدعم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي في مصر؟

أهداف البحث:

1 – تعرف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وعلاقته بالمواثيق الدولية.

2 – تعرف فلسفة واتجاهات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

3 – تعرف انعكاسات مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية.

4 – تقديم بعض المقترحات لدعم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث نتيجة عدة اعتبارات معرفية وتطبيقية، على النحو التالي:

- اعتبارات معرفية: رصدت هذا البحث نشاه مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وبعض مؤشراتها على مؤسسات التعليم الجامعي.

– اعتبارات تطبيقية: من المتوقع تفتح الدراسة المجال لبعض الباحثين لتحليل سياسات أخرى في التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي بهدف بحثها ودراستها دراسة نقدية.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات – وذلك من خلال الوقوف على الأسس النظرية والفلسفية لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري كما استخدمت الباحثة أسلوب المسح التحليلي من أجل الوصول إلى حقائق معينة حول قضية تكافؤ الفرص التعليمية في هذه الدراسة لجمع المعلومات حول الممارسات الليبرالية من خلال مدخلين أساسيين:

– **مدخل تحليل السياسات:**

عرفه ستورات نجل Stuart Nagel[1]بأنه المنهج الذي (يركز على دراسة طبيعة وأسباب وآثار السياسات العامة والبديلة التي تعالج مشكلات اجتماعية محدده.

كما عرفه مارفين اكلين [2]"محاولة متعمقة لفهم خيارات السياسة التحكم أو التأثير على عملية اتخاذ القرار وذلك بتقديم معلومات حقيقية لمحللي السياسات في البيئات المختلفة تمكنهم من التوصل للنتائج وأفضل البدائل المتعلقة بمشكله تربوية ما.

وسوف يتم استخدامه في هذه الدراسة لكشف طبيعة سياسات التعليم الجامعي المصري، وتناول لغة التعليم وحريته الأكاديمية، وأحقيته وإداراته وتمويله وتنظيمه، بعد أن تستعرض الواقع الذي بنيت عليه.

– **المدخل النقدي**[3]: يتيح المدخل النقدي بعض الفوائد للباحثين في مجال تحليل السياسات، لأنه يسهم في زيادة فهمهم للمشكلة بعمق سواء في العملية أو المنتج عنها،

(1) Status Nagel ,Contemporary Public Analysis.(Alabma: University ofAlabma,Press1984pp12- 13

(2) Marvin .C .Alkin et. Encyclopedia of Educational Research,ed,vol3,(New York :Macmillan Publishing Company,1992p105

(3) Young, Michelle D., Diem, Sarah: Critical Approaches to Education Policy Analysis,2017

ويساعد كذلك في توصيل وجهة نظرهم لصانعي السياسة الذي يحفزهم على إجراء المزيد من البحث والتحليل، كما يساعد المدخل النقدي في بناء قدرات صانعي السياسة.

كما يتم استخدمه في هذا البحث لتفكيك تحديات الليبرالية الرأسمالية التي تواجه التعليم الجامعي الحكومي المصري كما سوف تعتمد الباحثة على تنظيرات الاتجاه النقدي كرؤية لدراسة واقع التعليم الجامعي ونقده وسبل تغييره خصوصا فيما يتعلق بمفهوم التوجه الليبرالي كأحد الاتجاهات العالمية المعاصرة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وبالتالي العدل الاجتماعي.

مصطلحات البحث:

1 . تكافؤ الفرص التعليمية: Opportunities of Equal Education

يقصد به حصول كل فرد على الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته وبصرف النظر عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي او الثقافي، أو كونه ذكرا أو انثي في نوع الخدمة التعليمية المقدمة حتى يتسنى له الاستفادة الحقيقية من برامج التعليم التي تقدمها الدولة.[1]

وهي" توفير الشروط المتساوية والموحدة بين كافة مواطني البلد الواحد فيما تتيحه الدولة من فرص، وتعميم التعليم إلزاميته ومجانيته وتبني التقويم الموضوعي والعدل في المعاملة، وإعطاء فرص متساوية لكافة أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية والاقتصادية[2]

التعريف الإجرائي لتكافؤ الفرص التعليمية : العدالة في إتاحة الفرص التعليمية واستمراريتها للالتحاق بالتعليم الجامعي وأن يكون الالتحاق بالكليات المختلفة

(1) . حسان محمد حسان، محمد حسنين العجمي: التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2008م.ص 78

(2) . Mitchell, Tania D.: Service- Learning and Social Justice: Making Connections, Making Commitments, Doctoral Dissertations , University of MassachusettsAmherst2015 , available at:

http: //scholarworks.umass.edu/dissertations/AAI3193927/

والأقسام والتخصصات العلمية وفقاً لمقدرة في التحصيل الدراسي بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية والانتماء لجنس معين، بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع الطلاب التعليم الجامعي على قدر متكافئ من الخدمات التعليمية أثناء فترة دراستهم وأن تتاح ليم فرصة متكافئة في التحصيل والإعداد العلمي والحصول على المؤهل الذي يتيح لهم تكافؤ الفرص التعليمية في الحصول على وظيفة في سوق العمل.

الدراسات السابقة:

تم الحصول على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث، وقد تم توظيف هذه الدراسات في كل من تحديد المشكلة، والإطار النظري، والواقع.

محاور البحث:

- المحور التمهيدي: وضع الإطار العام للبحث ويتضمن مقدمة البحث، وصياغة مشكلته، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته وأهم المصطلحات الخاصة به.
- المحور الاول: مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية في المواثيق الدولية.
- المحور الثاني: فلسفة واتجاهات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- المحور الثالث: انعكاسات مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية علي التعليم الجامعي المصري.
- المحور الرابع: أهم مقترحات تدعيم تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي المصري.

وبعد عرض المحور التمهيدي والذي تمثل في الإطار العام للبحث وما أشتمل عليه من عناصر تتضمن: مقدمة البحث، وصياغة مشكلته، وتساؤلاته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته وأهم المصطلحات الخاصة به نقوم بعرض المحاور تباعاً.

المحور الأول: تكافؤ الفرص التعليمية

يتناول هذا المحور عرضاً لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، ثم أهمية تكافؤ الفرص التعليمية في المواثيق الدولية والنصوص التي نصت عليها.

- مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية: Equal Educational Opportunity

تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية لأنه "مفهوم معقد وغير محدد، وهو مفهوم افتراضي أكثر منه وصفي وله جوانبه المتعددة، ومن ثم يمكن تحليله وتفسيره من أكثر من زاوية، وهو من المفاهيم التي تتغير تفسيراتها من مجتمع لآخر، وفي نفس المجتمع من فترة زمنية لآخري وقد تعددت مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية منها المفهوم المحافظ الذي يرى أن الطبقة الاجتماعية هي المحدد لقدرات الفرد وبذلك يكون أصحاب المواهب والقدرات ممن ينتمون لطبقات الراقية وهم الأجدر بالفرص التعليمية، كما يرى المفهوم الراديكالي أنه لابد من نشر المساواة بين الافراد ليس فقط بدخول لأفراد المؤسسات التعليمية ولكن بتحييد آثار العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التحصيل والدراسة.[1]

و تعرفه أحدهم، أن تكافؤ الفرص "لا يعني أن يكون التعليم متساوياً أو متماثلاً للجميع، بل يعني أن يكون التعليم في جميع مستوياته متاحاً بالتساوي لكل المؤهلين الذين لديهم القدرة على الاستمرارية في التعليم، مما يتطلب إزالة كل أنواع التمييز الاخرى"[2] ويتفق ذلك المفهوم مع تعريف حسان حيث يعرف تكافؤ الفرص التعليمية لابد من أن "يضمن لأفراد الحق في الالتحاق بالتعليم من خلال توفير الإمكانات التي تيسر الاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية، والمساواة في مواصلة الأفراد للتعليم والاستمرارية فيه بما يتناسب مع قدراته واستعداداته واحتياجاته ."[3]

كما عرفه آخر بأنه "المساواة في القبول لكل الأفراد في المجتمع تنطبق علية شروط القبول للالتحاق باي مرحلة أو نوع من التعليم الحكومي العام، بغض النظر عن أي

(1) علي الشخيبي: علم اجتماع التربية المعاصر تطوره - منهجيته - تكافؤ الفرص التعليمية. القاهرة: دار الفكر العربي. 2002م، ص 252 - 254

(2) سهير محمد حوالة: السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، دراسة تحليلية" مجلة العلوم التربوية. مج15 ع4 معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة. 2007م. ص 106

(3) حسان محمد حسان: التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2008م، ص 22

عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأسرته أو النوع أو العنصر أو المنطقة التي ينتمي إليه بمعنى غياب الحواجز العنصرية والعرقية والدينية التي تحول دون تقدم تربوي."[1]

بهذا نجد أن بعض التعريفات نظرت للتكافؤ من خلال إلغاء التمايز الذي ينشأ عنها إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم، والإخلال بها، ومع ذلك لم يسلم مفهوم تكافؤ الفرص من الجدال أو النقاش حول مضمونه فكراً وممارسة في الاتجاهات المختلف،حيث يعد مفهوم تكافؤ الفرص من المفاهيم التي يتم تفسيرها بأشكال مختلفة تبعاً للمذاهب والمدارس الفكرية المتباينة وتبعاً لفلسفة كل مدرسة غير أن طبيعة الخلاف حول كيفية توزيع الخدمات والعناصر والمصادر التعليمية، ففريق ينظر إلى تكافؤ الفرص التعليمية على أنه إتاحة الفرص لأولئك الأشخاص الذين تمكنوا من النجاح في الشهادة الثانوية للالتحاق بالتعليم العالي دون النظر إلى أي عوائق اقتصادية أو اجتماعية، ويرجع هذا التفسير للفريق الذي يؤكد على معيار الجدارةMerit القائم على توزيع الخدمات التعليمية بأنه يعني فتح الباب لكل راغب في التعليم مع إزاله الحواجز التي تقف أمامه، هذا تفسير الفريق الذي يؤكد على معيار الحاجه Need والذي يشير إلى أن توزيع الخدمات والفرص التعليمية في المجتمع طبقاً للحاجات التعليمية للإفراد.[2]

وفى ضوء ما سبق يتضح أن مفهوم تكافؤ الفرص في الأدب التربوي والاجتماعي قد يكتنفه كثير من الغموض نتيجة لتشابكه مع مفاهيم آخري حيث أنه مفهوم مشكل لأنه يتحدد وفقا للسياق الذي يرد فيه، والأيدولوجية التي تحويه من ناحية واستخداماته من ناحية اخرى.

حيث أخذ مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دفعة قوية بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في (1) ديسمبر 1948م، فقد نصت

(1) عمرو محمد موسى: دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي الفترة 2016/ 2011م دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة اسيوط، مصر، ع8، مج 33، 2017م .

(2) على الشخيبي: مرجع سابق ص 250 – 251

المادة (26) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من منظمة اليونسكو: " لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"

وهذه المادة تؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يشمل جميع المراحل التعليمية بما في ذلك التعليم العالي فقد نصّت المادة على تيسير القبول وفق أساسين: المساواة التامة بين أفراد المجتمع والكفاءة كلاً على حسب قدرته وذلك يجعل الفرد في المكان الذي يتلاءم مع قدراته ومؤهلاته بما يضمن له النجاح ويعد هذا المبدأ أحد البوابات الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، فتكافؤ الفرص "ليس شعاراً يرفع، أو ادعاء يدعى إنما هو عبارة عن إرادة سياسية واستراتيجية وطنية، تتجه بصدق نحو إزالة كل المعوقات التي تميز بين المواطنين وقد ارتبط مصطلح التكافؤ في الذهن – غالباً – بالفرص التعليمية والوظيفية – بالدرجة الأولى – رغم ارتباطه بجميع مناحي الحياة المختلفة التي يعيش فيها الفرد، وتعتبر من حقوقه مقابل واجباته تجاه نفسه والأخرين ثم وطنه، فهو معيار تقدم أي مجتمع في جميع مجالات الحياة .

كما أكدت الدراسات التطبيقية للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية على أن الاهتمام بالتعليم وعدالة توزيع الفرص التعليمية يمكن أن يؤثر ايجابياً في مهارات العمال وإنتاجيتهم، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في التعليم يمكن أن يؤدي إلي زيادة متوسط مستوي الدخول وأيضاً إلى إعادة توزيعه على نحو يكفل المزيد من العدالة والمساواة الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة أو النامية، ومن هنا تبرز أهمية دراسة نمط توزيع الفرص التعليمية في المجتمع لما لها من تأثير كبير على تكوين هيكل رأس المال البشري للمجتمع، حيث تتصاعد أهمية تحقيق التوزيع العادل للفرص التعليمية من خلال ما سيواكب ذلك من تحسن في هيكل رأس المال البشري إلي جانب التحسن النوعي والكمي في هيكل العرض في سوق العمالة وبالتالي تحسن هيكل توزيع الدخل ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مستوي أعلي من الرفاهة الاقتصادية في المجتمع.

ونتيجة لأهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع، زاد اهتمام الدول به، فنصت الدساتير على ضرورة الاهتمام بالتعليم ومجانيته لتوفير الحد الأدنى للمواطنة الصالحة وللمساهمة في حل مشكلات التنمية بصورها المختلفة، وايماناً بديمقراطية التعليم للجميع أصبح التعليم حقاً لكل مواطن، بغض النظر عن الجنس، أو العنصر، أو الدين، أو العرق ومستواه الاقتصادي والاجتماعي.

(ب) تكافؤ الفرص التعليمية في المواثيق الدولية:

بعد استعراض الكامل لمفهوم التكافؤ الفرص التعليمية كإطار مفاهيمي، يتضح أن هناك – أيضاً – تأصيل لهذا المفهوم في المواثيق الدولية حيث يعد التعليم حق إنساني في حد ذاته، إلى جانب أنه وسيلة ضرورية لتحقيق حقوق إنسانية أخرى وبعد إصدار الإعلان العالمي للحقوق الأنسان،أصبح حق التعليم هو حق إنساني، غير قابل للجدال لكل طفلاً ذكراً أم انثى، ثم توالت المواثيق الدولية الأخرى لتأكيد هذا الحق في تكافؤ الفرص التعليمية بغض النظر عن العرق أو الجنس أو أي اختلافات اقتصادية أو اجتماعية، وسنتعرض فيما يلي لبعض المواثيق الدولية التي تنص على حقوق الأنسان التعليمية ومنها ما يلي:

– الإعلان العالمي لحقوق الانسان1948م:

أقرت الجمعية العامة لأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م والذي أصبح يشكل أحد أهم الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد أولى الاعلان الحق في تكافؤ الفرص اهتماماً واضح في مواده ؛ حيث نصت المادة (26) أن لكل فرد الحق في التعلم ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية مجانا وإلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن يسير القبول في التعليم العالي على قدم المساواة للجميع على أساس الكفاءة دون النظر لخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية .[1]

كما تضيف الفقرة الثالثة من نفس المادة أن للآباء الأولوية في اختيار نوع التعليم الذي يقدم لأولادهم وذلك باعتبار أن حرية التعليم حق لكل إنسان يخضع للحريات الأساسية

(1) الامم المتحدة" الاعلان العالمي لحقوق الإنسان" المادة 26، ص 7.

في الدولة التي يعيش فيها الفرد بهدف حماية حقوق الإنسان وتحقيق المصلحة العامة للناس، وعند تحليل هذه المادة يتبين بشكل واضح أن الحق في التعليم لابد أن يتمتع به كل مواطن بصرف النظر عن إمكاناته المادية ؛ حيث أكد الإعلان الدولي للأعضاء في الامم المتحدة، وبالتالي الدول المصادقة على الإعلان بأن توفر التعليم الأساسي على الأقل لمواطنيها مجاناً، وبالتالي ضمان حصول الأطفال كافة على حقوقهم في التعليم.[1]

- الاتفاقية الخاصة لمكافحة التمييز مجال التعليم1960م :

تنص هذه الاتفاقية على المبدأ الأساسي لعدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم، وحماية الحقوق التعليمية وتحسين الوضع التعليمي، والحصول على المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة على أوسع نطاق فيما يتعلق بالتعليم، ويتجلى ذلك في المواد (1) إلى المادة (5) حيث تحث على دعم تكافؤ الفرص، والمساواة في جميع الحقوق.[2]

تعد اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم صكاً رئيساً يتناول المبادئ الأساسية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص بينما لا تسعى الاتفاقية التي اعتمدت عام، 1960م ودخلت حيز النفاذ عام1962م إلى القضاء على التمييز في التعليم فحسب، وإنما أيضاً إلى اعتماد تدابير ايجابية لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وتبين المادة (4) من الاتفاقية على وجه التحديد دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم .

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية1966م :

أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م في المادة(13) ما يلي: [3]

(1) المرجع السابق،ص3.

(2) منظمة الأمم المتحدة: اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة1960م،الدورة الحادية عشر

(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل، لمحة عامة، نيويورك2015م.

* تقر الدول في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من المساهمة بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم ومختلف الفئات السلالية أو الأثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

* ضمان الممارسة لهذا الحق يتطلب:

– جعل التعليم الابتدائي إلزامياً يا وإتاحته مجاناً.

– تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة، والاخذ بمجانية التعليم.

– إتاحة التعليم العالي للجميع.

– تشجيع التربية الأساسية وبخاصة للذين لم يلتحقوا بالتعليم.

– العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات.

* تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس أولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا، وضمان تربية أولئك الاولاًد دينياً وخلقياً.

– اتفاقية حقوق الطفل سبتمبر 1990م :

تشير هذه الاتفاقية إلى اعتراف الدول بحق الطفل في التعليم، على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية لأقصى امكانيته، واحترام حقوق الإنسان والتفاهم والمساواة كما نصت المادة (28)و(29) من الاتفاقية.[1]

(1) مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الاسان، المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان، الامم المتحدة نيويورك، جنيف2006م.

الإعلان العالمي حول التربية للجميع (جومتيان 1990م) :

يضم هذا المجلد نص الوثيقتين التي اعتمدهما المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع" والذي عقد بتايلاند بجومتيين من 5 إلى 9 آذار – مارس 1990م، وقد شهد هذا المجلد إقبالاً مستمر، مما دل على الاهتمام الشديد بأوجه القصور في النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم من جهة، والاعتراف بالأهمية المتزايدة لدور التعليم الأساسي في تحقيق التقدم الاجتماعي من جهة أخرى.[1]

وقد تبين أن الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية يشكلان مرجعاً مفيداً للحكومات والمنظمات الدولية والمعلمين والمهنيين المعنيين بالتنمية فيما يخص تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين خدمات التعليم الأساسي.

– ومما جاء في وثيقة الإعلان ما يلي: (2)

"ينبغي تمكين كل شخص سواء أكان طفلاً أم يافعاً الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم، وتشمل هذه الحاجات كل من وسائل التعلم الاساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم و للعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعلم، ويختلف نطاق حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن".

"أن التعلم يبدأ منذ الولادة وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الاولية".

(1) الأمم المتحدة لإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الاساسية: المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، جومتيين – تايلاند1990م ص23

(2) الاعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الاساسية: المرجع السابق26.

"أن المتطلبات الأساسية المتعلقة بالجودة وتكافؤ الفرص والفعالية في مجال التربية تتحدد في سنوات الطفولة الأولى وذلك مما يجعل الاهتمام بمسألة العناية بالطفولة المبكرة أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التربية الأساسية.

– تقرير اليونيسف لمبدأ حقوق الانسان الخاص بالمساواة وعدم التميز2010م :

يعتبر هذا التقرير أن التمييز القائم عن نوع الجنس هو أحد اشكال التمييز التي قد يواجها الأطفال، وأن القضاء على التمييز يعزز تحقيق جميع أهداف التنمية البشرية وتعميم التعليم.[1]

– الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة2015.(2)

تضمن إعلان الألفية مجموعة قيم، كالحرية، المساواة، التضامن، التسامح، احترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية ولأجل تحويل هذه القيم إلى ممارسات وإجراءات فعلية وحيوية تم تحديد حزمة من الأهداف الانمائية مثلت التزاما بالتنمية والسلام وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية والحوكمة والحق في التنمية والتعاون الدولي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، علماً ان الأهداف المنبثقة عن اعلان الالفية لا تمثل اهدافاً جديدة انما هي خلاصة لحزمة أهداف مأخوذة عن توصيات لمؤتمرات عالمية انعقدت في التسعينيات من القرن الماضي كقمة الارض (1992، (المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (1994، (مؤتمر المرأة في بكين (1995، (المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في ديربان (1996 (وصولاً إلى اعلان الالفية عام 2000 الذي تمخض عنه تبني ثمانية : (2 (اهداف وثمان عشرة غاية وثمانية وأربعين مؤشراً وقد وزعت الأهداف المتبناة كالآتي الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع . الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الهدف الرابع: تخفيض

(1) اليونيسف: العمل من اجل مستقبل يتسم بالمساواة، سياسة اليونيسف المعنية بالمساواة بين الجنسين وسياسة تمكين الفتيات والنساء 2010م.

(2) Millennium Development Goal 8 Taking Stock of the Global Partnership for Development, MDG Gap Task Force Report 2015, United Nations New York, 2015

معدل وفيات الاطفال. الهدف الخامس: تحسين صحة الامهات. الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا. الهدف السابع: ضمان توفير اسباب بقاء البيئة. الهدف الثامن: اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

- القانون الدولي للاجئين2010:[1]

وتنص المادة (22) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أن «تمنح الدول المتعاقدة للاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الابتدائي وأفضل رعاية ممكنة فيما يخص فروع التعليم الاخرى.

وبعد عرض المحور الاول الذي تناول مفهوم تكافؤ الفرص ومفهومها في المواثيق الدولية ترى الدراسة الحالية أن تكافؤ الفرص التعليمية يعبر عن توفير فرص التعليم الجامعي لكافة أبناء المجتمع من خلال مواجهه كافة العقبات الزمانية والمكانية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحول دون حصولهم على هذه الفرص وذلك من خلال إدخال صيغ تعليمية جديده، ويعد ضمان تكافؤ الفرص في التعليم مبدأ شاملاً يتخلّل المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، ويقع على الدول واجب اعتماد تدابير للقضاء على التمييز وضمان المساواة في الوصول إلى التعليم للجميع، ويعتبر تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم قانوناً وواقعاً تحدياً مستمراً لجميع الدول، وهو تحدٍ لا يتطلب مجرد القضاء على الممارسات التمييزية، وإنما أيضاً اعتماد تدابير خاصة مؤقتة لإقامة تكافؤ الفرص في التعليم على أرض الواقع، وسيتناول المحور التالي فلسفة واتجاهات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

المحور الثاني: فلسفة واتجاهات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

بالرغم من الاهتمام المبكر لبعض العلماء والباحثين في علم اجتماع التربية بالتعليم والوظائف الحساسة التي يقوم بها، إلا أن هذا الاهتمام زاد بعد ارتفاع درجة التخصص الوظيفي في المجتمعات الحديثة، وزاد معه الوعي بمكانة التعليم ودوره في البناء

(1) الجمعية العامة لأمم المتحدة: الحق في التعليم في حالات الطوارئ. الجمعية العامة لأمم المتحدة، الدورة الرابعة والستون2010 م.

الاجتماعي ككل، على اعتبار أنها عامل أساسي من عوامل الحراك الاجتماعي ومصدراً هاماً للرأسمال الثقافي؛ إلا أن الاختلاف والصراع بين مختلف الاتجاهات النظرية التي تنظر كل منها للتعليم بمنظور خاص وبناء علية أفرز عدة أطروحات مختلفة، إلا أن أغلبها أجمع على وجود قضايا ومشكلات، تستوجب الدراسة والتحليل وحاولت بعضها طرح بعض الحلول الممكنة والبدائل، ولعل أهم القضايا المطروحة مشكل تكافؤ الفرص التعليمية، أو ما أسماه البعض باللامساواة في الفرص والحظوظ التعليمية، سواء بين الذكور والإناث، المدن والقرى، الاحياء العشوائية والراقية بالإضافة إلى زيادة ظواهر سلبية كالتسرب والعنف المدرسي أو ما اسماه بعض الباحثين التربويين بالهدر التربوي، في مقابل زيادة نسبة العاطلين عن العمل من خريجي المدارس والجامعات وغيرهما من المراكز والمعاهد التكوينية، وفي هذا المحور سنحاول ان نعرض بشيء من التحليل أهم الاتجاهات النظرية لتكافؤ الفرص التعليمية.

*** الاتجاه المحافظ:**

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعليم ضروري لتدريب الأفراد على المهارات والخبرات اللازمة لشغل الوظائف والمهن في المجتمع، وأن التعليم هو المفتاح الرئيسي لتقليل التفرقة الطبقية عن طريق توفير المعرفة والمهارة للفقراء حتى يتمكنوا من الارتقاء إلى أعلى، ويؤكد هذا الاتجاه أن الفقراء يعيشون في مستوى منخفض لأنهم يفقدون التعليم، ولذلك فبقدر ما يتعلمون سيكونون أقدر على الإنتاجية، وبالتالي يرتفع مستواهم الطبقي، لذا فإن فرص الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع الجدارة المفتوح تعتمد بشكل رئيسي على القدرات والمهارات التي يتعلمها الفرد في النظام التعليمي وليس على المزايا الموروثة كما في المجتمعات المغلقة.[1]

ساد هذا الاتجاه لتكافؤ الفرص التعليمية في الدول الصناعية حتى الحرب العالمية الأولى ويقوم على أن الله قد منح كل فرد الاستعدادات التي تتلاءم مع الفئة أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها منذ ولادته وهذا الاتجاه يأخذ منحنى سلبي من تكافؤ

(1) على السيد الشخيبي: مرجع سابق، ص223.

الفرص التعليمية من وجهه نظر بعض العلماء من المحافظين المتشددين، حيث يرون أن الدعوة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية قد ساهمت في إضعاف الصلابة في النظم التعليمية التي هي أحد الشروط النوعية الجيدة للتعليم، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الرغبة في أن يكون لمؤسسات التعليم كلها وضع متساو لا ينتج عنه إلا الضرر، أما المحافظون المعتدلون فيشجعون عن انتقاء الموهوبين من بين الجماهير وإكرام الأفراد الذين يتم اصطفاؤهم لأنهم يمثلون بموهبتهم دعماً للاقتصاد.(1)

***الاتجاه الراديكالي:**

ينطلق هذا الاتجاه من أن المهمة الرئيسة للتعليم هي أن يقوم بمنح طبقة الصفوة ما يعزز وجودها وثباتها وتميزها عن باقي الطبقات ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن أسباب عدم التكافؤ مبنى على النظام الاقتصادي الموجود في المجتمع والذي يتخذ من النظام التعليمي وسيلة لإعطائه الشرعية في استمراره بإعادة إنتاج التمايز الطبقي، لذلك فأنه بالرغم من الزيادة الواضحة في تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أنه لم يصاحبه زيادة في تكافؤ الدخل، ولقد تفرع من هذا الاتجاه نظرية بيير بوردوPierre Bourdieuوالمسماة (رأس المال الثقافي) ومفاداها أن الثقافة وسط يتم به ومن خلاله عملية إعادة إنتاج بنية التفاوت الطبقي، بمعنى أن الأنساق الرمزية للثقافة وهى (رأس المال)موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة ولذا فان الجماعة المسيطرة هي التي تفرض سلطتها على حقل الثقافة وبالتالي إنتاج وتوزيع رأس المال الثقافي.(2)

ولذلك فإن النظم التربوية ماهي إلا بؤرة لكل صراع اجتماعي حيث يتم فيه توزيع واستهلاك رأس المال الثقافي الذي يؤدى إلى ترسيخ وإعادة انتاج التفاوت الطبقي.

ويرى بورديو أن الجهود الاصلاحية لتكوين مجتمع ديمقراطي متميز بتكافؤ الفرص تعليمية ركزت فقط على ازالة العقبات الاقتصادية، ولكنها تجاهلت القوى الفعالة والمتمركزة في البناء الاجتماعي المعاصر والمتمثلة في قوى العنف الثقافي "تلك

(1) Knoeppel, R. & Brewer, C. "Education Reform, Equal Opportunity and Educational Achievement, op.cit, P88

(2) أنتوني غدينز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان،2015

العمليات الموضوعية التي من خلالها وبها يطردوا ويستبعد أبناء الطبقات الدنيا من النظم التعليمية.»[1]

ولقد نجم هذا الاتجاه عن حركه النقد الشديدة للاتجاه الليبرالي، وهو اتجاه ينحصر في ثلاث آراء أساسية متباينة في حل مشكلة تكافؤ القرص التعليمية أولها: يتجه إلى اعتماد تربية تعويضية خصوصاً في إطار دور الحضانة ورياض الاطفال، والثاني: يدعو إلى ضرورة تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والثالث إلى تقديم مسانده تربوية شاملة حيث تعطى على طول السلم التعليمي حتى بلوغ درجه الاتقان المطلوبة.[2]

***الاتجاه الليبرالي:**

مع تطور الأوضاع الاجتماعية في الغرب اشتدت الحاجه إلى أيدى عاملة متعلمه واقتضى ذلك التطور إلى ظهور فلسفه جديده، هي أن يولد كل فرد ولديه مقدار شبه ثابت من الذكاء والكفاءة، ومن ثم يجب تصميم النظام التعليمي بشكل تزول معه العوائق الخارجية الاقتصادية والجغرافية، بالإضافة إلى أهميه الاستفادة من الذكاء الموروث لأبناء الطبقات الدنيا، والذى يؤهلهم إلى الترقي الاجتماعي، ويقرر أصحاب هذا الاتجاه أن كل فرد يجب أن تتاح له فرص تعليمه متساوية بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمى إليها وأن هناك عوامل خارجية تؤثر على هذه الفرص وتفاوتها .[3]

ولم تبق هذه الحقيقة الاقتصادية اليوم حيث بدأ الناس يدركون أهمية التحصيل العلمي في رفع مستوى الإنتاج ومستوى الدخل على المستوى الفردي كما على المستوى القومي وفى هذا الخصوص يشير ايموند بودون Boudon إلى هذا الأمر ويؤكد أنه صوره التعليم بدأ ت تتأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار وعائدات، وقد بدأ الناس ينظرون إلى المدرسة من زاوية العرض والطلب

(1) المرجع السابق ص 123.

(2) Noel, B, "Education Reform In Latin America: Equal Educational opportunity?", Gist Education and learning Journal, Vol. 3, ,2015PP. 134-- 157

(3)) Knoeppel, R. & Brewer, C. "Education Reform, Equal Opportunity and Educational Achievement,opcit p78

والتوظيف والعائدات، وينظر اليوم أصحاب النزعة الاقتصادية إلى المدرسة من جوانبها الاقتصادية وهم يعملون على دراسة حركتها وفاعليتها بوصفها مؤسسة إنتاجية تطرح نتاج من الشهادات والناس في أسواق العمل، وهو نتاج تتباين أهميته وجودته بتباين المدة الدراسية ونوع الدراسة والفرع العلمي ومدى أهمية الاختصاص في سوق العمل وفق لمبدأ العرض والطلب الاقتصادي وأن الحرية تكفل المساواة بين الناس في الحقوق وفى حالة وجود فقراء وأغنياء وعمال وأرباب أعمال، فإن الفرد حر في ارتقاه إلى طبقه أفضل، كما هو حر في تحسن أوضاعه وعليه فهو يتحمل مسئولية فشله في امتلاك حريته إلا أن ذلك لا يتحقق في ارض الواقع.[1]

***الاتجاه الرأسمالي:**

النظام الرأسمالي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج مقصورة على طبقه بعينها، بينما تحرم منها بقية الطبقات، فتنشأ في المجتمع فوارق شاسعه في توزيع الدخل والثورة وهذه الفوارق لا ترتبط بالفوارق بين الأفراد في القدرات والملكات ومن ثم الأداء والإنجاز، وإنما ترتبط بالتركيز في الثروة في طبقه قد لا تشكل سوى نسبه ضئيلة جداً من عدد السكان من جهة، ويتوارث الثروة والمكانة والمواقع المتميزة في النظام من جيل إلى جيل داخل هذه الطبقة من جهة أخرى، وهذا ينطبق مع نظريه برديو «إعادة الإنتاج» ومن ثم ترتبط العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة بمدى شيوع المنافسة فيه وبالفرص التي قد يتيحها فالقيود على المنافسة قد تؤدى إلى تركز المنافع في جماعات بذاتها مما يكرس اللامساواة ويضيق فرص الحراك الاجتماعي، كما يرى هذا النظام أن التكافؤ يتحقق وفقا لآليات السوق بموجب قوانيين العرض والطلب وهو ما يجعل الفئات الضعيفة تحت سطوه الأثرياء.[2]

(1) Kim Hoque, Equal Opportunities Policy and Practice in Britain: Evaluating the 'Empty Shell' Hypothesis, Work Employment & Society September vol. 18 no. 3 ,2004.p59

(2) على اسعد وطفة: علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع2008م، ص122 – 125.

أن التعليم يعكس التركيبة الاجتماعية في أي مجتمع ويساعد على استمرارها والمحافظة عليها وتدعيمها أيدلوجياً، والمدرسة في المجتمع الطبقي ما هي إلا أداة في يد في الطبقة المسيطرة وقد صممت المدرسة في المجتمعات الرأسمالية لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية وذلك من خلال محتويات هذه المدارس حيث تتشكل شخصية ووعي المواطن وفق نمط الحياة السائدة في تلك المجتمعات بحيث يشعر المواطن ويربى على أن التمايز الطبقي أمر طبيعي ويحدث في كل مجتمع، ومصلحة الرأسماليين تكمن في تنميط بنية التعليم المدرسي وفقاً للعلاقات الاجتماعية في الإنتاج الرأسمالي إذ ينمط النمو الكمي للنظام التعليمي وفقاً للتوسع في الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج وبسبب التركيز الأيديولوجي الواسع الانتشار وعن طريق التدرج التعليمي طريق مثالي إلى النجاح.[1]

وبذلك يمكن القول بأن النظام المدرسي يلعب دور المحافظ والمنتج لسوق العمالة، فالشعارات التي رفعتها الكثير من البلدان الرأسمالية حول إشكالية حياد التعليم وعن كونه متاحاً للجميع وفق قدراتهم التي تؤهلهم للالتحاق به تذوب أمام الوضع الواقعي والحقيقي لهذه القدرات وتجعل النظام التعليمي نظاماً طبقياً بالدرجة الأولى يتحيز بشكل واضح للأغنياء ضد الفقراء.

المحور الثالث: مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري:

وفقاً لما تم طرحة من اتجاهات نظرية وآراء مفكرين ودراسات سابقه ومواثيق دولية حول فلسفة تكافؤ الفرص التعليمة، مكن ذلك الباحثة من بناء خريطة ذهنية لتلك المؤشرات في التعليم الجامعي المصري وهي كما يلي:

(1) المرجع السابق، ص150.

شكل (1)

يوضح مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية في مصر

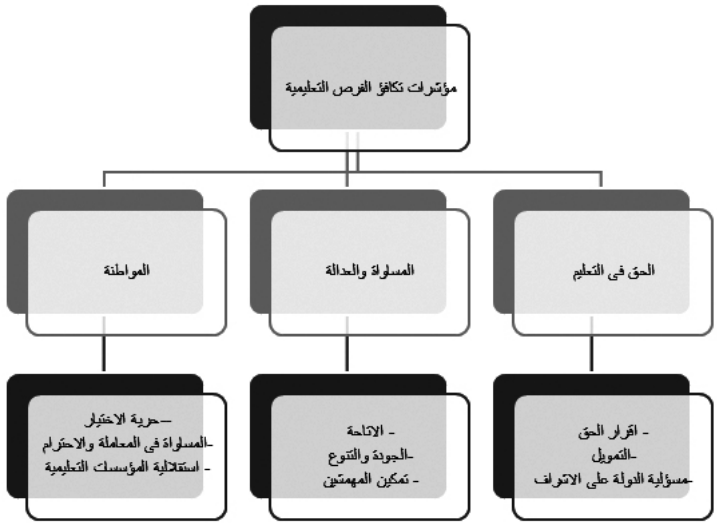

المصدر: إعداد الباحثة

أولاً: معيار الحق في التعليم:

يعد الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية، وتكمن

أهمية الحق في التعليم في تمكين وتقوية الحقوق الاخرى؛ فبدون التعليم الكافي والمناسب لا يستطيع الإنسان أن يعرف حقوقه الأخرى ولا أن يميز حالات انتهاك حقوق الإنسان، ولا يمكنه أن يدافع عن تلك الحقوق؛ ومن ثم كفل الحق في التعليم للجميع في جميع الاوقات، ويقصد بالحق في التعليم أن لكل شخص الحق في التعليم والتعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية بالمجان وينبغي أن يعمم.

و شغل الحق في التعليم جماعات كبيرة بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة, حيث إن غالبية النصوص والمواد التي تتعلق بهذا الحق لم تلق معارضة أو تحفظاً من الدول على المواثيق والاتفاقيات الدولية المختلفة التي تطرقت لهذا الحق، ويعود هذا

الاجماع الدولي باعتباره حقاً إنسانياً مع تطور شخصية الفرد في المجتمع بحيث لا يمكن فصل التعليم عن مراحل تطوره الفكرية , كما أن الحق في التعليم إذا ما تم تعميمه على المستوى الدولي فإنه سيشكل بالضرورة وسيلة مهمة لتعليم حقوق الإنسان على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذلك اهتمت الدولة المصرية بذلك المعيار حيث تضمن الدولة حق التعليم لأبناء الشعب من خلال إقرارها بأن التعليم حق وتحملها مسئولية الإشراف والإنفاق على التعليم، ويتحقق هذا المعيار إذا تحققت المؤشرات[1] التالية الموضحة أعلاه في الشكل رقم (1).

* **إقرار الحق**: تقر الدولة في دستورها وسياساتها التعليمية أن التعليم حق تضمنه الدولة لجميع أبناء الشعب دون تمييز حيث اقر دستور 2014م [2]بشكل واضح على حق التعليم لكل مواطن مادة (19) الفقرة الأولى بما يحقق المؤشر الاول من هذا المعيار، كما يتحقق المؤشر الثاني منه

* **الإشراف على التعليم**: حيث تقوم الدول بالإشراف عليه لضمان التزام جميع الجامعات الحكومية والخاصة بالسياسات التعليمية لها كما لم يقتصر الإشراف على التعليم في الجامعات الحكومية فقط وإنما أيضاً على الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية.

***مسؤولية الدولة علي التمويل (الإنفاق)**:فقد أكده الدستور في أكثر من مادة ؛ حيث أكد على التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٪2 من الناتج القومي الإجمالي يتضح أنه تناقصت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي من).4.9(2016/ 2015م إلى(3.8)[3]انخفضت أيضاً عام

(1) محسن خضر: تقديم كتاب حامد عمار، من فجوات العدالة في التعليم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ط2006،2م، ص.9

(2) دستور جمهورية مصر العربية 2014 متاح https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، القاهرة، 2015، – 2016م

2018/ 2019م نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام من (12.2) إلى10.5 [1]، ذلك الإنفاق الذي جعل مصر ضمن الدول المتوسطة في معدلات التنمية البشرية، بينما الدول مرتفعة التنمية البشرية تتجاوز نسبة الإنفاق من الناتج المحلي بها (٦،٤) بينما الدول المرتفعة جدا تتجاوز فيها النسبة (٣.٥) مما يؤدى إلى عدم تحقق ذلك المؤشر.

بالإضافة إلى هذا النص الدستوري، فإن هناك تعهداً آخر بتوفير حق التعليم للجميع صدر عن الدولة المصرية وتبلور في هدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم في إطار استراتيجية التنمية المستدامة 2030م والذي نص على: تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030م إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

وبذلك ترى الباحثة أن المعيار الاول المتمثل في إقرار الحق تحقق بشكل واضح من خلال المؤشر الأول والثاني أما المؤشر الثالث لم يتحقق بالشكل الكافي وأن هناك نقص في التمويل يحتاج إلى إعادة النظر.

ثانياً: المساواة والعدالة:

ونتيجة لتطبيق مبدأ مجانية التعليم كإحدى المبادئ التي أقرها الدستور المصري وضماناً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع المصري في التعليم أكدت دراسة(سلوى2017م) [2]التي ذكرت أن الدولة رصدت أموال أصبحت تتناسب

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019م، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

(2) سلوى محمد عبد العزيز: "تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة «، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر، في الفترة من 6 – 8 مايو 2017،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017،

مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم الجامعي فأثر كماً وكيفاً على أدائه بصورة أفقدته قدرته على تحقيق مبادئه التي تم إقرارها من قبل، وهذا الوضع المالي فرض على التعليم الجامعي قصوراً ملحوظاً لتحقيق مبدأ العدالة التعليمية به حيث اقتصر التمويل الجامعي في مصر على مصادر يجب إدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة والذي غالباً ما يصعب تحقيقه في جامعتنا الحكومية.

***مؤشرالاتاحة:** يمكن إلقاء الضوء على وضع نظام التعليم الجامعي في مصر [1]، وذلك من خلال الإحصائيات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، والتي تبين ضخامة عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر، حيث يبلغ عددهم 3.4 مليون طالب مقيدون بالتعليم العالي للعام الجامعي 2020 / 2021م مقابل 3.3 مليون طالب عام 2020/ 2019م بنسبة زيادة قدرها 2 , 6 ٪ مليون طالب، وبلغ تمويل التعليم الجامعي 2.2 ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي لعام 2019/ 2018م، التعليم العالي والجامعي الذي يبلغ 159.2 مليار جنيه بزيادة 27.1 مليار جنيه. وهو ما يعكس بعض الإشكاليات التي تواجه الحق في التعليم الجامعي في مصر، كأزمة سياسة القبول بمؤسسات التعليم الجامعي حيث تضح أن الأسس التي تقوم عليها عملية الالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي في النظام المصري، لا تعمل بفاعلية على الحاق الطلاب بالتخصصات المؤهلين لها .

***مؤشر الجودة:** بالإضافة إلى أزمة تدني جودة مؤسسات التعليم الجامعي والتي تتضح من خلال موقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، والذي يشير إلى ضعف جودة الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في دول العالم.

---

(1) انظر كل من:

– محمد مصطفى آخرون: "الطريق إلى التعليم العالي – قراءة في نظم الالتحاق بالتعليم العالي، وإشكاليات نظام التعليم العالي في مصر«، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، القاهرة، 2018،ص 29.

– مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مارس 2020

* **مؤشر تمكين المهمشين:** اهتمام الدستور[1] بالمهمشين وتمكينهم من الحصول على فرص تعليمية، فقد اهتم بفئة المهمشين بين المواطنين مادة (25)، وأيضاً حقوق الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمة التعليمية فقد خصصها الدستور فقط لفئة المهمشين من خلال وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص مادة (81)، كما يوجد بالجامعات المصرية بما يسمي بصندوق التكافؤ الاجتماعي[2] الذي يقوم بتفعيل الخدمات للفئات المهمشة كتقديم كراسي متحركة وتسهيل عملية التواصل إلا أنه لم يضمن توفير هذه الخدمات الميسرة لجميع الطلاب بسبب عجز الميزانية . كما اشارت دراسة (الدهشان2018) [3]هناك مظاهر تشير إلى وجود خلل في تطبيق مبدأ العدالة والحق في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية واتاحته للجميع بصور وأشكال تراعي الظروف المختلفة لأفراده بالإضافة إلى صور الحرمان وعدم التكافؤ التي تصل إلى حد وصف البعض بالتهميش والاقصاء تصل إلى الاستبعاد لبعض الفئات بالمجتمع.

ومن هنا تري الباحثة ان المعيار لم يتحقق بشكل كافي على ارض الواقع وانه مجرد قوانين لم تنفذ على ارض الواقع، ولكن اهتمت القيادة العليا مؤخرا بالاهتمام بالمؤشر الثالث بالفئات المهمشة واعتبرت 2018 عام لهم واطلق عليها سيادة رئيس الجمهورية بمبادرة (ذوي الهمم).

ثالثاً: معيار المواطنة:

وهو أن توفر السياسة التعليمية للدولة إطاراً من حرية التعليم والتعلم يسمح بالتنوع في أنماط التعليم وأساليب إدارته ومواصلة التعلم لأقصى حد تسمح به قدرات الفرد

(1) 1دستور جمهورية مصر لعربية :مرجع سابق ص345

(2) كلية التربية جامعة حلوان، مكتب وكيل الكلية لشئون الطلاب والبيئة بتاريخ 2022/ 5/ 12

(3) جمال دهشان: تربية الفئات المهمشة في المجتمعات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات، المؤتمر العلمي الثامن الدولي الرابع(لكلية التربية في الفترة من 11 – 12 سبتمبر 2018م، كلية التربية جامعة المنوفية.

واستعداداته وفي أي مجال من مجالات التعلم بما لا يؤثر في هوية الدولة الوطنية ويتعارض مع ثوابتها الدينية والمجتمعية، ويؤثر في هوية الفرد وأن يكون التعليم من أجل المواطنة طموح التعليم من أجل المواطنة العالمية إلى أن يكون تجربة تحويلية، وأن يتيح للمتعلمين الفرص والكفاءات اللازمة لإعمال حقوقهم والتزاماتهم بتعزيز عالم ومستقبل أفضل. يُعتبر التعليم من أجل المواطنة العالمية مبنياً على منظور تعليمي مدى الحياة ولا يقتصر التعليم من أجل المواطنة العالمية على الأطفال والشباب فحسب، بل هو للبالغين أيضاً، يمكن تقديمه في أطر وسياقات رسمية وغير رسمية، لهذا السبب يُعد التعليم من أجل المواطنة العالمية جزءً لا يتجزأ من الهدف الرابع من **أهداف التنمية المستدامة** بشأن التعليم :[1] ويتحقق هذا المعيار من وجهه نظر الدراسة من خلال المؤشرات التالية:

* **حرية الاختيار**: إن للفرد حرية اختيار نوع التعليم ومستواه في ضوء قدراته العقلية وميوله واتجاهاته المعرفية والمهنية وبما لا يخل بمبدأ الإلزام التعليمي.

* **استقلالية المؤسسة التعليمية**: إن للمؤسسات التعليمية والبحثية حرية تداول المعلومات المختلفة بما لا يخل بقيم المجتمع وهويته الدينية والثقافية.

* **المساواة في المعاملة والاحترام** في المواقف المختلفة داخل المؤسسات التعليمية دون تمييز في التعامل بين جميع أعضاء المؤسسة التعليمية كل حسب موقعه وسلطاته ومسئولياته.

إذا كان هناك عدم تحقيق للمساواة التعليمية داخل المؤسسات التعليمية إذن لا يوجد تحقيق للمعيار المواطنة حيث إن معيار المواطنة والديمقراطية والمساواة كلاهما معايير مترابطة بعضهما البعض، وفقا لما توصلت به الدراسة أن هناك إخلال في مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية لما نتج عن التوجهات التي تمارس والصيغ التعليمة الجديدة داخل الجامعة، ينتج خلل أيضا في مفهوم ومعيار المواطنة حيث أكدت دراسة

(1) فور هولت، أدفو وماير، توماس: المجتمع المدني والعدالة، ترجمة: النشار، راندا وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. 2010 م، ص77.

(الشيماء2012م) [1]أن وجود فجوة بين النصوص التشريعية والقانونية، والواقع أو التطبيق الفعلي، يؤدي إلى الإحساس بالتهميش وغياب الدور الذي يمكن أن يقوم به الأفراد ويتمتعون به داخل مجتمعاتهم، بصفة عامة والبيئة التعليمية بشكل خاص وذلك لأن القيمة المحورية التي تقوم عليها المواطنة هي "قيمة المساواة"، ولذلك فمن المهم التأكيد علي عدم وجود فجوة بين ما هو موجود في الدساتير والنصوص والمبادئ التشريعية وبين الممارسة العملية والفعلية في واقع الحياة وخاصة بالنسبة لتطبيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وخطط التنمية وعوائدها سواء بين الفئات الاجتماعية أو بين النطاقات الجغرافية في البلد الواحد، وبناء على ذلك، لا تكتمل المواطنة إلا إذا تحقق شرط المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز لأي سبب كان ؛ فإن واقع الممارسة العملية يشير دائماً إلى وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، الأمر الذي تشهده كل المجتمعات وإن كان بنسب متباينة في درجة اتساع هذه الفجوة.

المحور الرابع: أهم النتائج والمقترحات لدعم تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري:

أولا: النتائج:

1. خضع التعليم الجامعي المصري لمتغيرات ايجابية وسلبية خاصة بعد التوسع الذي شهده التعليم العالي في مصر، كما أن تضييق الفجوة بين المقبولين في التعليم العالي والمؤهلين للاستفادة من هذا التعليم يمثل تحدياً كبيراً لصناع السياسات في التعليم العالي إذ أن قضايا توافر الفرص التعليمية وتوزيعها العادل تشكل الحلقة الرئيسية في تطوير التعليم العالي بمصر. ومن هذا المنطلق توصلت الباحثة ان هناك عدة معايير ومؤشرات لتكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي المصري.
2. ان معيار الحق في التعلم لم يتحقق بالشكل الكافي في التعليم الجامعي المصري حيث اشارت بعض المؤشرات ان هناك نقص في التمويل، حيث اقتصر التمويل الجامعي في مصر على مصادر يجب إدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي

(1) الشيماء عبد السلام المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 45، فبراير،2012ص45

خلال فترة زمنية محددة والذي غالباً ما يصعب تحقيقه في جامعتنا الحكومية مما يؤثر ذلك على مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.

3. ان معيار المساواة والعدالة لم يتحقق بالشكل الكافي حيث هناك زيادة عدد المقبولين بالجامعات المصرية، ولم تعد قادرة علي استيعاب هذا الكم في رحابها في بالإضافة إلي أزمة تدني جودة مؤسسات التعليم الجامعي والتي تتضح من خلال موقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، والذي يشير إلى ضعف جودة الجامعات المصرية مقارنة بنظيرتها في دول العالم. كما ان هناك خلل في تطبيق مبدأ العدالة والحق في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية واتاحته للجميع بصور وأشكال تراعي الظروف المختلفة لأفراده بالإضافة إلى صور الحرمان وعدم التكافؤ التي تصل إلى حد وصف البعض بالتهميش والاقصاء تصل إلى الاستبعاد لبعض الفئات بالمجتمع.

4. ، لا تكتمل المواطنة إلا إذا تحقق شرط المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تمييز لأي سبب كان؛ فإن واقع الممارسة العملية يشير دائماً إلى وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن الأمر الذي تشهده كل المجتمعات وإن كان بنسب متباينة.

ثانيا: المقترحات

1. النظر إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم الجامعي باعتباره ظاهرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية متعددة المستويات، وذلك لأن النظام الحالي لضمان التعلم العادل في التعليم الجامعي المصري، في حاجة إلى يكون كاف وفعال ومنصف، ويساعد على هدم الهيكل الطبقي الجامد، والمساهمة في الحراك الاجتماعي.
2. مواجهة تحديات التمويل التعليم الجامعي، مع تلبية معايير الإنصاف والكفاءة والجودة، ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى نظام تعليمي تم إصلاحه، حيث تحد الحكومة من إعاناتها، وتستهدف الطالب المحتاجين.
3. ضرورة وضع استراتيجيات جديدة تضمن: التوسع في التعليم العام، والمزيد من الشراكات مع القطاع الخاص، وتقديم تعليم خاص غير هادف للربح، وإعادة النظر

في قروض الطالب والمساعدات المالية، والتوجه نحو دعم الفرد بدلاً من المؤسسة والانخراط في أشكال متعددة لتقاسم التكاليف.

4. يشجع على التوسع في التعليم الجامعي الخاص غير الربحي في إطار منظم جيداً، يهتم أيضاً بالإنصاف والجودة، بحيث يجب السماح للمؤسسات العامة والخاصة بتوليد أموالها الخاصة.

5. المساعدة على تنفيذ تقاسم التكاليف أثناء تطوير برامج ومنح قروض الطالب، حيث سيدفع الطالب الأثرياء مبالغ دراسية تعكس التكاليف الفعلية للتعليم الجامعي، بينما يمكن للطالب المحرومين التقدم للحصول على قروض أو منح، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجامعي ليشمل أولئك ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض الذين بالتعليم الجامعي.

6. اتخاذ الاجراءات التي تضمن نشر ثقافة التعلم العادل القائم على تحقيق مبدأ التكافؤ – ومن ثم آلياته – لتصبح ثقافة شائعة في العصر الحالي، ومن ثم دوره في تغيير الثقافات والقناعات الخاصة بالأفراد والمؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعية بصفة خاصة، في اعتبار ضمان التعلم العادل أداة لتغيير أساليب تفكير الأفراد ليصبحوا أكثر قدرة على تعزيز المساواة العلائقية، مثل تحقيق تكافؤ الفرص، إضافة إلى إنهاء جميع أشكال الاستبعاد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي.

7. تضمين آليات المواطنة في عمليات الاعداد والتأهيل لرأس المال البشري بمؤسسات التعليم الجامعي، ومن ثم تنمية قدرات الطالب والموظفين بشكل يجعلهم مواطنين صالحين مساهمين في بناء الوطن وخدمته والتفاعل مع بيئة العمل المحيطة به بشكل إيجابي.

8. إعلام المجتمع الجامعي بفوائد ضمان التعلم العادل وأهدافه، وتأثيراته على التنمية المستدامة؛ لأنه سيساعد على تحسين فهم التكاليف الحقيقية لتوفير الخبرات التعليمية الكافية، وتحديد أوجه عدم المساواة وأوجه القصور في هياكل التمويل الحالية بشكل أفضل.

9. أن تتمحور أهداف ضمان التعلم المتكافئ، حول تحسين وضع التعليم الجامعي، من خلال فرص الإتاحة وزيادة معدلات وصول الطالب، وألا يقتصر دعم التعليم الجامعي على أغنى شرائح المجتمع من السكان، إضافة إلى الوفاء بكافة الالتزامات على المستوى القومي فيما يتعلق بضمان التعلم في التعليم الجامعي، وزيادة معدلات مشاركة الطالب من الفئات المحرومة مثل الطالب الريفيين، وطالب الأسر ذات الدخل المنخفض، والطالب المعوقين أو غيرهم.

10. زيادة قدرة الجامعات المصرية على التمتع بالحكم الذاتي، بما يمكنها من وضع وتنفيذ سياسات التنمية الخاصة بها، وتحقيق الاستقلالية في القيادة وهيكل المؤسسة وسير عملها وأنشطة التدريس والبحث العلمي والادارة والتمويل، بحيث يحق للجامعة، إدارة أموالها، سواء كانت من ميزانية الدولة أو من مصادر أخرى.

11. ضرورة التنوع في مصادر تمويل مؤسسات التعليم الجامعي، بحيث تشمل عدة مصادر تشمل، حصة من المخصصات المستندة إلى ميزانية وزارة التعليم العالي كمصدر للتمويل الأساسي، والتمويل التكميلي الاضافي، وأهداف الاستثمار، وصناديق التطوير المؤسسي المخصصة على أساس تنافسي، وصناديق الادماج.

المراجع:

أولاً المرجع العربية:

1. احمد ابراهيم ارناؤوط (2020م) ضمان التعلم العادل بالتعليم الجامعي في بعض الدول الأجنبية ومدى الإفادة منها في مصر، المجلد: السادس والعشرين العدد: مايو كلية التربية جامعة العريش
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015 – 2016 م)، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك
3. اليونيسيف (2010م) : العمل من اجل مستقبل يتسم بالمساواة، سياسة اليونيسف المعنية بالمساوة بين الجنسين وسياسة تمكين الفتيات والنساء
4. الجمعية العامة لأمم المتحدة (2010م) : الحق في التعليم في حالات الطوارئ. الجمعية العامة لأمم المتحدة، الدورة الرابعة والستون
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(2019)، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، القاهرة
6. الإعلان العالمي حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية (1990م) : المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، جومتيين – تايلاند
7. الشيماء عبد السلام (2012م) المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 45،فبراير
8. اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (1960م) المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
9. إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر2015 – 2030م) وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات (2015م.

10. برنامج الامم المتحدة الإنمائي (2015 م) : تقرير التنمية البشرية التنمية في كل عمل، لمحة عامة، نيويورك.2015

11. تقرير الجمعية العامة الامم المتحدة: الحق في التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص، الدورة السابعة عشر، مجلس حقوق الانسان 2011 / ww.refworld.org /CGI – bin /taxis /vex /remain /opendocpdf.pdf?...

12. . حسان محمد حسان، محمد حسنين العجمي.(2008م) التعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة

13. دستور جمهورية مصر العربية (2014م)، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات

14. سهير محمد حوالة (2007م): السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، دراسة تحليلية", مجلة العلوم التربوية. مج15 ع4 معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة. .

15. شبل بدران (1998م) :التربية والنظام السياسي دار المعرفة الجامعية

16. على اسعد واطفه (2010م): الرسائل الصامتة في المدرسة قراءة أيديولوجية الوظيفة الطبقية للمنهاج الخفي، المجلة التربوية المجلد 24 العدد94.

17. على اسعد واطفه (2009م) : بياربورديو وجان كلود باسرون 'إعادة الانتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، مجلة اضافات، المجلة و العربية لعلم الاجتماع.

18. على اسعد واطفه (2011م) تكافؤ الفرص الأكاديمية في جامعة الكويت تأثير متغيرات الوسط الاجتماعي، سلسلة الإصدارات الخاصة العدد29، الكويت

19. على اسعد وطفة(2008م) علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

20. عمرو محمد موسيم2017م): دور السياسة التعليمية بمصر في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي الفترة (2011 – 2016 م، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة اسيوط، مصر

21. عفاف محمد حائل(م2007م) : بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التغييرات الاقتصادية المعاصرة في مصر، رسالة ماجستير, غير منشوره، كلية التربية، جامعة جنوب الوادي.

22. . علي الشخيبي (2002م): علم اجتماع التربية المعاصر تطوره – منهجيته – تكافؤ الفرص التعليمية. القاهرة: دار الفكر العربي.

23. عادل عبد الفتاح سلامة (13 – 14 نوفمبر2015) التعليم الجامعي عن بعد 'المؤتمر السنوي الثامن "مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر"، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس

24. فور هولت، أدفو وماير، توماس (2010م): المجتمع المدني والعدالة، ترجمة: النشار وآخرون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

25. محسن خضر (2006م) من فجوات العدالة في التعليم، تقديم حامد عمار، ط٢، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

26. . مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان (2006م) المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان، الامم المتحدة نيويورك، جنيف.

27. نسرين محمد الباسل، هناء ابراهيم سليمان (2013م) القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر، المجلة التربوية العدد الرابع والثلاثون يوليو جامعة دمياط

28. وحدة إدارة مشروعات التعليم العالي (2019م) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانياً المراجع الأجنبية :

1 (http://web.worldbank.org/wbsite/2004).

2 Knoeppel, R. & Brewer "Education Reform, Equal Opportunity and Educational Achievement: DO Trend Data Adequately REPORT progress? Education policy analysis, vol19 . 2- Noel, B(2015) "Educa-

tion Reform In Latin America: Equal Educational opportunity?", Gist Education and learning Journal, Vol. 3

3- Kim Hoque (2004) Equal Opportunities Policy and Practice in Britain: Evaluating the 'Empty Shell' Hypothesis, Work Employment & Society September vol. 18 no.

4 - Theoharis ,Georg (2007). Social Justice, Educational Leaders and R Resistance; Toward A Theory of Social Justice Leadership, Educational Administration Quarterly, Vol(43),No.(2) , U.S.A

5 . Robertson, Susan L. and Dale, Roger (2013). The social justice implications of privatization in education governance frameworks: a relational account, Oxford Review of Education, Vol. (39), No. (4) , U.S.A

6- Johanningmeier، E.V.:» Equality of Education Opportunity2018: Its Relation to Human capital , and its Measures» , Journal Articles، Report- Descriptive,

7 - Brayboy، Bryan Mckinley Jones :2017 «Equality and Justice for All? Examining Race in education Scholarship» , Journal Articles،Reports- Descriptive , v31- n1-